موجز سياسات

حزيران/يونيو 2020

أجندة المرأة والسلام والأمن في لبنان:

أداة رئيسية لدعم التعافي من الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19 في لبنان

مصدر الصورة@ هيئة الأمم المتحدة للمرأة/عماد كريم

أثرت جائحة كوفيد19- بعمق على سكان العالم ولبنان فغيّرت حياتهم ومجتمعاتهم. جائحة أسفرت عن تدابير إغلاق طالت شعوب بأكملها، فأقفلت المطارات وتعطلت المدارس وأماكن العمل. جائحة فرضت على الإنسان تعديل طريقة عيشه لتخفيف تفاعلاته مع الأسرة الكبيرة والأصدقاء وأفراد المجتمع أو حتى الاستغناء عن هذه التفاعلات نهائياً. والتقييمات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لآثار الجائحة مقلقة للغاية فهي تنبئ بركود شديد وزيادة في التوترات.

تتناول القرارات العشرة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي تشكّل ركيزة أجندة المرأة والسلام والأمن، إرساء قيادة المرأة في صنع السلام، ومنع نشوب النزاعات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، والحماية من العنف الجنسي المتعلق بالنزاع والاستجابة لذلك العنف.[1] وعلى وجه الخصوص، يشير قرار مجلس الأمن رقم 2242 (2015) إلى أن "الطابع العالمي للأوبئة الصحية" هو أحد أوجه "تغير السياق العالمي للسلام والأمن"، ما يتطلب مزيداً من الاهتمام كجزء من أجندة المرأة والسلام والأمن.

في أيلول/سبتمبر 2019، أقرّت الحكومة اللبنانية خطة العمل الوطنية الأولى الخاصة بلبنان لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (يشار إليها بخطة العمل الوطنية)[2]. وقد تأكد هذا الالتزام في كانون الثاني/يناير 2020 في البيان الوزاري الذي صدر عن حكومة رئيس الوزراء حسن دياب. وتوفر خطة العمل الوطنية إطاراً وطنياً شاملاً لتحقيق الأمن والاستقرار في لبنان على المدى الطويل، ولبنة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وهي تحدد الإجراءات ذات الأولوية في مجالات الحماية الاجتماعية-الاقتصادية، والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية منه، ووضع سياسات شاملة للجميع، ومنع نشوب النزاعات، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وقد جرى العمل على إعداد الخطة على مدى عامين تحت قيادة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وهي حصيلة عملية استشارية واسعة النطاق لوضع السياسات شملت الهيئات الحكومية والوزارات والشركاء من المجتمع المدني.

لم تمضِ بعد سنة على اعتماد خطة العمل الوطنية، ولكن تنفيذها جارٍ، وإقرارها إنما ساهم في تحقيق نتائج ملموسة أساسية. ومن الأمثلة على ذلك الارتفاع الملحوظ في عدد النساء بين المرشحين المقبولين للدخول إلى الكلية الحربية لعام 2020، الذي بلغ 43 امرأة من أصل 128 مرشحاً (أي 34 في المائة)[3]، والزيادة الكبيرة والهامة في مشاركة المرأة، وقرار مجلس الوزراء إنشاء اللجنة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً[4].

وفيما يمضي لبنان على مسار مواجهة التحديات غير المسبوقة التي يواجهها حالياً، يجب أن تبقى خطة العمل الوطنية إطاراً رئيسياً للجهود المبذولة.

1 والقرارات العشرة التي تؤلف أجندة المرأة والسلام والأمن هي: 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2009)، 1960 (2010)، 2106 (2013)، 2122 (2013)، 2242 (2015)، 2467 (2019)، 2493 (2019). الاطلاع على المزيد على الموقع: http://www.peacewomen.org/why-WPS/solutions/resolutions

2 https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads/2019/10/Lebanon-NAP-1325-UNSCR-WPS-Summary.pdf

3 http://www.lebanonfiles.com/articles/أخبار-محليّة/بالأسماء-قيادة-الجيش-تعلن-عن-الناجحين/

4 https://www.lebanon24.com/news/lebanon/715334/كوبيتش-يرحب-بقرار-الحكومة-انشاء-الهيئة-الوطنية-للم

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان
مبنى البنك العربي، الطابق الخامس
ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان
www.unwomen.org

تحديات السلام والأمن في لبنان في سياق الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19

وصلت جائحة كوفيد-19 إلى لبنان في وقت يواجه أزمة اقتصادية شديدة. فأدت تدابير الإغلاق إلى تفاقم الأزمة، وإلى تزايد كبير في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وحوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي – التي تواجه النساء العبء الأكبر منها[5]. وتشير البيانات الأولية لمنظمة العمل الدولية إلى أن النساء في لبنان يواجهن التسريح من العمل والخروج من سوق العمل بمعدلات أعلى من الرجال نتيجة هذه الجائحة، وغالباً ما ينتقلن إلى تولي أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[6]، وتشير بيانات مستمدة من دراسة ستصدر قريباً عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى أن تأثير الانكماش الاقتصادي الحالي على عمل المرأة في لبنان قد يؤدي إلى انخفاض في مشاركتها في سوق العمل بنسبة تتراوح بين 14 و19في المائة[7]. وتظهر البيانات المستمدة من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني زيادة كبيرة في حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف أنحاء البلد منذ اعتماد تدابير الإغلاق[8]. وقد أدت الجائحة إلى إغلاق المدارس في جميع المناطق مما أدى إلى فقدان فرص التعليم للفتيات والفتيان[9]، وزيادة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر للنساء والرجال –التي تضطلع النساء بمعظمها. فقد أفادت نسبة 81 في المائة من النساء اللبنانيات و64 في المائة من الرجال اللبنانيين، و73 في المائة من النساء السوريات و64 في المائة من الرجال السوريين الذين شملهم المسح، بأن الواجبات المنزلية قد تزايدت منذ اعتماد تدابير الإغلاق لمواجهة جائحة كوفيد-19[10]. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، سيواجه عدد متزايد من الشباب الذكور والإناث ممارسات استغلالية. كل ذلك يجري في ظل استمرار تصاعد التوترات في مختلف أنحاء البلد.

ويتطلب التصدي لهذه التحديات إصلاحات في المؤسسات بحجم لم يسبق له مثيل في لبنان. والمطلوب جهود شاملة لمعالجة المسائل المتعلقة بالحوكمة والفساد وعدم المساواة. وفي هذا المسعى، توفر خطة العمل الوطنية إطاراً هاماً للعمل؛ فهي تعطي الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي في أوقات الأزمات والأوبئة والنزاعات. وتدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في جهود التخطيط للاستجابة والتعافي، وتلزم الحكومة بضمان إدماج تحليل قضايا النوع الاجتماعي في خطط الأزمات والتعافي على الصعيدين الوطني والمحلي. وهي تدعو إلى توفير فرص اقتصادية للمرأة في المجتمعات المضيفة في لبنان لدعم التمكين الاقتصادي لها، والحد من آليات التكيّف السلبية والممارسات الاستغلالية، وإرساء الاستقرار في المجتمعات المحلية. كما تعترف خطة العمل الوطنية بأن مشاركة المرأة في المداولات المتعلقة بالسلام والأمن أساسية لاستقرار البلد وأمنه.

وحالة عدم اليقين السائدة حالياً تتطلب من جميع الجهات الوطنية المعنية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، زيادة دعم جهود السلام والأمن في لبنان لتجنب اندلاع أي أعمال عنف والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وفي هذا المسعى، يجب أن تكون المرأة شريكة متساوية في عمليات صنع القرار، وفي حل القضايا التي تطرح أكبر التحديات في البلد. وتوفر خطة العمل الوطنية إطاراً أساسياً على هذا المسار، ويجب بالتالي إدراجها كمحور أساسي لجميع الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التعافي.

---

5 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، المحور: الوصول إلى العدالة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، 22 نيسان/أبريل 2020، https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/04/gender-alert-on-cov-id-19-lebanon؛ يمكن أيضاً الاطلاع على: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، المحور: الوصول إلى العدالة والعنف القائم على النوع الاجتماعي (التنبيه الثاني في هذا الشأن)، 3 حزيران/يونيو 2020، https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/lebanon%20gender%20alert%20issue3/update%20652020/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203arabic.pdf?la=en&vs=3305

6 المرجع نفسه.

7 تقديرات بالاستناد إلى الانكماش حتى الربع الأول من عام 2020. تقرير يصدر قريباً. Salti, N and Mezher, N, 2020, Women on the verge of an economic breakdown, UN Women.

8 ILO, UNDP, IRC, MC, SC, DRC and OXFAM, "Rapid Assessment on the Impact of COVID-19 on Vulnerable Groups in Lebanese Labour Market," Forthcoming؛ يمكن أيضاً الاطلاع على: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، المحور: الوصول إلى العدالة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، 22 نيسان/أبريل 2020؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، المحور: الوصول إلى العدالة والعنف القائم على النوع الاجتماعي (التنبيه الثاني في هذا الشأن)، 3 حزيران/يونيو 2020.

9 يمكن أيضاً الاطلاع على: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، المحور: المرأة والمساواة بين الجنسين والاقتصاد، 15 أيار/مايو 2020، https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/05/gender%20alert%20lebanon%20may/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%202%20arabic.pdf?la=en&vs=5630. يمكن أيضاً الاطلاع على: اليونسكو، نصائح للأهل والمعلمين: نهج لأزمة فشي فيروس كورونا (كوفيد19-) من منظور جنساني، ما هي التأثار الأساسية الناجمة عن أزمة تفشي فيروس كورونا (كوفيد19-)؟ https://ar.unesco.org/news/mwrd-llhl-wlmlmyn-dm-wthfyz-lmtlmyn-khll-ltlm-n-bud-bsbb-jyh-kwfyd-19

10 ILO, UNDP, IRC, MC, SC, DRC and OXFAM, "Rapid Assessment on the Impact of COVID-19 on Vulnerable Groups in Lebanese Labour Market," Forthcoming.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان
مبنى البنك العربي، الطابق الخامس
ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان
www.unwomen.org

الالتزامات بموجب خطة العمل الوطنية x الاستجابة الوطنية للأزمة وأولويات التعافي

في ما يلي الخطوط العريضة للقضايا ذات الأولوية لتحقيق التعافي الشامل في لبنان، مقابل الالتزامات بموجب خطة العمل الوطنية، وهدفها تيسير إدماج هذه الالتزامات عند تحديد الاستجابة الوطنية للأزمة ووضع خطط الإنعاش الاقتصادي.

الأولوية الوطنية	الالتزام بموجب خطة العمل الوطنية والإجراءات ذات الصلة
الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الحماية الاجتماعية تربط الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 بقوة بين التمكين الاقتصادي للمرأة وجهود بناء السلام وفوائدها القيمّة للمجتمع ككل. وتشير الأدلة العالمية إلى أن النساء أكثر عرضة من الرجال لإنفاق دخلهن على احتياجات الأسرة وعلى الرعاية الصحية والتعليم. وعندما تتمكن المرأة من التحكم في مواردها المالية، تكون أكثر قدرة على ضمان أمنها وأمن أطفالها والمساهمة الفعالة في الحفاظ على استقرار أسرتها ومجتمعها المحلي[11].	تحدد خطة العمل الوطنية إطاراً لدعم العمل اللائق وحماية المرأة في الاقتصاد النظامي وغير النظامي من خلال إذكاء الوعي بشأن المساواة في الأجور، والاستحقاقات الاجتماعية، والحماية من التحرش في مكان العمل. وتدعو إلى زيادة تقديم القروض للمرأة بشروط مرنة متعلقة بالضمانات، وتوفير برامج تدريبية لتعزيز الإلمام بالشؤون المالية. وهي تدعو إلى تعديل الأحكام التمييزية في قانون العمل، وإدراج العمال غير النظاميين مثل العاملين في القطاع الزراعي وفي المشاريع التي تملكها الأسر. وتدعو خطة العمل الوطنية أيضاً إلى تعديل قانون الضمان الاجتماعي لتشمل استحقاقات الضمان الاجتماعي زوج وأطفال العاملة، إذ لا يسمح القانون للعاملات بالاستفادة من هذه الأحكام إلا في حال وفاة الزوج أو عدم قدرته على العمل بسبب مرض أو إعاقة.
الوقاية والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤكد قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن على التزامات الدول الأعضاء بحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك في حالات الطوارئ والحالات الإنسانية. وتتناول التوصية العامة رقم 30 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع (2013) قضايا مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالأشخاص والوصول إلى العدالة[12]. وفي بلد يمر بمرحلة ما بعد الحرب، مثل لبنان، يشكل بناء القدرات المؤسسية لتمكين الناجين من العنف من الوصول إلى العدالة عنصراً أساسياً لا يرتبط فقط بالاستجابة الملائمة والمناسبة التوقيت لحماية المرأة من العنف، بل أيضاً بالوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والحد منه في المقام الأول.	تدعو خطة العمل الوطنية المؤسسات الوطنية إلى ربط الخط الساخن 1745 لقوى الأمن الداخلي الخاص بمعالجة شكاوى العنف الأسري بنظام الإحالة الوطني الأوسع نطاقاً، وتدريب أفراد الأمن، رجالاً ونساء، على الاستجابة للشكاوى. وتقر خطة العمل الوطنية بالثغرات التي تشوب استجابات الحماية الحالية وتدعو إلى إنشاء آلية تنسيق بين المؤسسات الوطنية بما في ذلك قوى الأمن الداخلي والمحاكم والمستشفيات ومراكز تقديم الخدمات، مع إعطاء الأولوية لوضع معايير ومبادئ توجيهية موحدة في مجال تقديم الخدمات تعتمدها جميع هذه القطاعات مما يساهم في تحسين جمع البيانات وتحليلها. كما تعطي خطة العمل الوطنية الأولوية لضرورة تقييم الملاجئ القائمة لتوحيد معايير جودة الخدمات والعمليات، وتؤكد الحاجة إلى وضع منهج تدريبي وطني متكامل يشمل إنفاذ القانون والقضاء والشؤون الاجتماعية والصحة ويحدد كيفية الاستجابة بفعالية للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالاستناد إلى التدخلات المكلفة بها كل هيئة.

11 UN Women (2015), Preventing Conflict Transforming Justice Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council resolution 1325, available at: http://www.unwomen.org/~/media/files/un%20women/wps/highlights/unw-global-study-1325-2015.pdf

12 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015)، كتيّب إرشادي بشأن التوصية العامة رقم 30 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/guidebook-cedaw-general-recommendation-30-women-peace-security-ar.pdf?la=en&vs=1850، الصفحة 9.

ولا يمكن التركيز على بناء المؤسسات من أجل الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي من دون تشريعات تنص على مسؤولية الدولة في حماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال. والإصلاحات التشريعية في لبنان عنصر أساسي في خطة العمل الوطنية التي تلتزم بإقرار التعديلات على القانون رقم 293 (2014) بشأن العنف الأسري والقانون رقم 164 (2011) بشأن الاتجار بالأشخاص، بما يضمن حماية أكبر لجميع النساء والأطفال.

الحوكمة الشاملة: زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة

أجندة المرأة والسلام والأمن والتوصية العامة رقم 30 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع يدعمان الدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بحماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان للمرأة قبل النزاع وأثناءه وبعده، ويتناولان قضايا أوسع نطاقاً تتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة[13].

ووفقاً لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يحتل لبنان المرتبة 149 من أصل 152 بلداً في مجال التمكين السياسي للمرأة، متقدماً فقط على عُمان واليمن في المنطقة[14]. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم مع تعيين 30 في المائة من النساء في الحكومة اللبنانية الجديدة، لا تزال المرأة تشكل 4.7 في المائة فقط من أعضاء البرلمان، ولا تزال متأخرة في تولي المناصب القيادية في القطاع العام[15]. ووفقاً لدراسة نشرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2018، كانت الانتخابات البرلمانية الأخيرة غير مسبوقة في تاريخ لبنان إذ شارك فيها أكبر عدد من المرشحات، فتسجلت 113 امرأة للترشح، وخاضت 86 امرأة هذه الانتخابات. وترشحت حوالي 78 في المائة من النساء بشكل مستقل عن الأحزاب السياسية[16].

وفي ظل هذه الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة، سيتخذ البرلمان قرارات أساسية متعلقة بخطة الإنعاش المالي في لبنان وميزانية الدولة وتدابير التقشف.

تدعو خطة العمل الوطنية إلى اعتماد تدابير خاصة مؤقتة مثل تخصيص حصة دنيا للمرأة بنسبة 30 في المائة على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك لإرساء قيادة أكثر شمولاً وإشراك المرأة في صنع القرار. كما تدعو إلى تعديل الترتيبات الانتخابية لتعزيز القيادة السياسية للمرأة، وتشمل هذه الترتيبات على سبيل المثال الإعفاء من رسوم الترشح وزيادة مشاركة المرأة في إدارة الانتخابات. وبالنسبة إلى الانتخابات البرلمانية والبلدية المقرر إجراؤها في عام 2022، توفر خطة العمل الوطنية إطاراً من الإجراءات الأساسية لدعم قيادة المرأة ومشاركتها السياسية.

13 المرجع نفسه.
14 World Economic Forum, Global Gender Gap Report, 2020, http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf
15 http://archive.ipu.org/wmn-e/classif.htm
16 El Kaakour (2020), Pursuing Equality in Rights and Representation: Women's Experiences Running for Parliament in Lebanon's 2018 Elections, UN Women.

ومع انخفاض عدد النساء في البرلمان، يزداد احتمال عدم معالجة المسائل الاقتصادية والقضايا الأخرى التي تؤثر مباشرةً على المرأة على نحو كافٍ. ومع ذلك، يبقى على أعضاء البرلمان مسؤولية التنسيق مع المجموعات النسائية والجهات المعنية الأخرى لإدراج شواغلها على جدول الأعمال السياسي.

منع نشوب النزاعات والتطرف العنيف

يؤكد قرار مجلس الأمن 1325 على مشاركة المرأة كعنصر أساسي في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتشدد الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 على جهود بناء السلام التي تبذلها المرأة على المستويات الشعبية كوسيطة في المجتمع المحلي يمكنها أن تؤدي أدواراً رئيسية في عمليات الوساطة الرسمية، وتشدد على ضرورة توفير أماكن آمنة للنساء لبناء الهياكل الأساسية للسلام وإتاحة الفرص لجميع النساء لمعالجة أسباب التوترات والصراعات داخل مجتمعاتهن المحلية. وتدعو الدراسة العالمية أيضاً إلى مكافحة التطرف العنيف من خلال عملية شاملة لبناء الدولة تعتمد نهجاً ينطلق من الأعلى إلى أسفل، وتركز على السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز جهود التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة[16].

إن التوترات الاجتماعية المتزايدة في لبنان والصور المرتبطة بها تشير تماماً إلى هشاشة السلام في لبنان. وعلى سبيل الأولوية، لا بد من الاستثمار في التحاور ومنع نشوب النزاعات، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية الاجتماعية-الاقتصادية الأوسع.

تقر خطة العمل الوطنية في لبنان بأن صوت المرأة وولايتها على نفسها ضروريان في جهود منع نشوب النزاعات، ومكافحة التطرف العنيف، وتعزيز السلام والاستقرار. وهي تدعو إلى إطلاق مبادرات لتعزيز الحوار والوساطة، وتلتزم بإشراك المرأة بفعالية في هذه الجهود. ومن الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك، تدعو خطة العمل الوطنية إلى إنشاء شبكة وطنية من الوسيطات في جميع المحافظات وإدراج أحكام مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في أي مفاوضات سلام وحوارات وطنية. كما تدعو خطة العمل الوطنية إلى إعداد مواد إعلام وتثقيف واتصال تشمل المسارح والأفلام والمسرحيات لتثقيف الأطفال والشباب والبالغين عن أهمية المواطنة والتسامح والتعايش كركائز أساسية لبناء الدولة.

كما تلتزم خطة العمل الوطنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، التي اعتمدت في عام 2018 والتي تدعم جهود التنمية الوطنية، وزيادة مشاركة المرأة في قطاعي الأمن والدفاع إذ تشير الأدلة العالمية إلى ترابط إيجابي بين مشاركة المرأة في قطاع الأمن ومستويات الثقة في المجتمع. ففي طرابلس، ثاني أكبر مدينة في لبنان، فضل المواطنون التعاطي مع ضابطات الشرطة باعتبارهن أكثر مرونة في التعامل وقد ساهمن في التخفيف من حدة التوتر بين أفراد المجتمع[17].

17 UN Women (2015), Preventing Conflict Transforming Justice Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council resolution 1325.

18 https://www.international.gc.ca/world-monde/stories-histoires/2018/lebanon_police-liban.aspx?lang=eng

خطة العمل الوطنية إطار عمل مدتها أربع سنوات تنتهي في عام 2022، تحدد التدابير الملموسة التي التزم لبنان باتخاذها لوضع مسار أكثر شمولاً للسلام والتنمية المستدامين. وهي تضع في صميمها مشاركة المرأة وتمثيلها وتعترف بأنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام من دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفاعلة.

ولا يمكن إغفال هذا الإطار الهام خلال المرحلة الحالية التي يعمل فيها لبنان على مواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية-سياسية واسعة النطاق. ويجب الاستثمار في تنفيذ خطة العمل الوطنية واعتبارها مسألة ذات أولوية وطنية.

التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية منذ وصول جائحة كوفيد-19

في مواجهة أزمة كوفيد19-تم اختبار إطار خطة العمل الوطنية ووضعه موضع التنفيذ لضمان أن المؤسسات الوطنية تعمل على تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في سياسات الاستجابة والتعافي في مواجهة جائحة كوفيد19-. ومن خلال ذلك، تحققت النتائج التالية:

- ضمن مجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية إعطاء الأولوية في طلبات المساعدة الأسرية للاحتياجات الأساسية للسكان الضعفاء مثل الأسر المعيشية التي ترأسها إناث.
- الدعوة إلى إعادة أزواج وأبناء اللبنانيات المتزوجات من أزواج أجانب إلى الوطن كحق لجميع الأسر اللبنانية.
- معالجة تزايد حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة تدابير الإغلاق، وذلك بوضع سياسات جديدة لتحسين إجراءات الملاحقة القضائية في قضايا العنف المنزلي من خلال تسهيل الإدلاء بالشهادات عبر الإنترنت. وقد صدر أول أمر حماية عبر الإنترنت لمواجهة العنف المنزلي في23 نيسان/أبريل2020، ما وفر خدمات الحماية للناجية وأطفالها وأفراد الأسرة الموسعة من الجاني. كما أُعدت آلية على الإنترنت لقبول الشكاوى المقدمة للقضاة عن طريق رسائل البريد الإلكتروني والبت فيها. وجرى نشر عناوين البريد الإلكتروني لجميع المحاكم التي تتعامل مع قضايا العنف المنزلي على نطاق واسع في جميع المناطق اللبنانية لزيادة إمكانية وصول الناجيات من العنف إلى العدالة.
- العمل مع البرلمان للتعجيل في النظر في مشروع قانون بشأن التحرش الجنسي في الأماكن العامة وأماكن العمل؛ التعجيل في استعراض التعديلات المقترح إدخالها على القانون 293/2104 بشأن "حماية النساء وأفراد الأسرة من العنف المنزلي" والموافقة على هذه التعديلات لزيادة الحماية للنساء والأطفال.

مصدر الصورة@ هيئة الأمم المتحدة للمرأة/عماد كريم